

وهذه اثباته كالمصاحف الانسان اى باعلى ما ذهب الحكماء من ان طبع اللسان والحن
لا يقضي الصلح ولا الميا ومن يقول بان طبعهم يقتضي ذلك عليهم ان لا يجعلوا الصلح
من خواص الانسان كذا قال القديس قال بعضهم وعلى الاول يكون وقوع الصلح
وايضا من كافي بعض الاقارب باقتضا الطبع بل هو انما في وكذا في نقضها على الحكماء
اقول ويجوز ان يكونا ايضا ما اورد على الاول من انه حكمه ان النسب من صلح اذ
او سم ما يتجسس منه فتأمل وكل خاصة نوع كتحليلها بالعموم والخصوص
المطلق وموافقا كون خاصة النوع الجنس انما الاتجا وفيه العكس الى غير
وهي ايضا لا يكاله من العلم والا يبدل لا يشطط بتعدد حرف السمي على
حرف اخر اذ هو لا جرم على هذا من يجعله في هذا حاله من حيث
في غيره والمذهب الثاني ان لا يفرق الى اسم مسمى غير وعلمه فلا
تعدد ولا تفرق لان حرف السمي اعلم المقصد في مساقه التصديقات
اي المتقدم على السمي جميعا وهذا قد علم على الثاني بعض السمي وهو السب
اللا على الملايسة والاسمي هو ملايسة التلافة لفظا هذا ما ظهر
في وجه وقوع الاعتراض بان الذي يلزم الصد من ادوات السمي هو ما فقط لان
معي على ان المراد به التصديق المتقدم في اوله الكلام نفسه ما ذكره النسب اعلم
كما قد علم ان لا في مثل ذلك ليست مبدئا غير ما علم منها على غير كما هو
احد الالوه لغوا في فلا فاعرف ذلك في خلافة عن مجملها اقول كانت
مقتضى الكلام كقولهم يربى الا لا يربى المقدم حرف السمي كذا في قوله
الاداء او الكلمة في بينا لفظ اي تسمية اقول قد يوقف في وجه التعريف
وما يربى من ان وجه حقه اللفظ وعند بنة برحقت الثاني في بديان
ذات على تسليمه انما نشأ عن كلمة استقل اللفظ وهكذا والفتة على هذا
الوجه وكما استعمل اللفظ وان يدون اللفظة تحصلت تلك الحقة والقوية
فانهم او بعدوا او مومي الواد وكذا اوفي قوله او وسط وتقدم بعد
على الوسط لانه السمي له في النظم والافاق العيش في ترتيب الاجناس المتعاقد
لان اذا فرضنا اننا ونرضنا له جنسا كان قوتها وان فرضنا للاجناس جنسا كان قوتها
وهكذا كان العيش في ترتيب الاجناس المتساوي الا اذا فرضنا سابق
في صفه قد عا كان تحتها واذا فرضنا للاجناس نوعا كان محدة وهكذا

ويسمى الهاد ويسمى ابط جنس الاجناس لان جنس لكل جنس تحتها وهذا
على حدان ما هو في النوع الاضائي فان ائسمه هناك بنوع الانواع بول النوع السابق
كالجوه لا يقال هناك ما هو على غير كاشي والحدود وهو وجوده وان كانت
لان تقول هذه الامراض عامة حارة جرد عن اما هيئات اي لم يجعل منى منها
جنس ما هيئة اصلا فلا يكون من جنس الذي الكلام فيه لان لا بد ان يكون جنس من
حقيقة كافي واذا كان في الكبير بنا على جنسية اي لو كان جنسا ما حقيقة
وقال عرض عام له ونقل سيرة في سيرة قدوة عن شيخ الخليل ان يكون نحو هو
ليس جنسا من جنس القلة مسوقة وان اجنس عندهم الحيوان والنسوة
جنسية وقوله عند اربعة الاطلاق اي عدم اربعة العهد النسبي وبكيفية
في العهد يفرق في الفرب ولم يذكروا في استعادته من ذكره في
المعجم كاجنس الذي اقول لو قال كاشي كان او ضيق
وهكذا اي ان يلائم مراتب كالجوه بنا على جنسيته واعلم ان اجنس الهاد
يجوز ان يكون له فصل يقوم اي يذخ في قوامه ولو كان جنس
لجوان فوكه من جنس ما هو باعتمادين او هو مفسما ويزعمه انما حزين
ويجوز ان يكون له فصل يقوم اي لو اظهره بعد انما مجموع قسمتها ونوعا
مع اجنس او جود ان يكون حقه انواع والنوع المسا قبل يجب ان يكون
مكتله فصل يقوم لوجود ان يكون قوت جنس وما له جنس لا يكون
من فصل مية عن مشاركا تدفنه ويمتنع ان يكون له فصل يقوم لامتناع
ان يكون حقه انواع والسر من الاجناس والانواع ان يكون له فصل يقوم
لان قوت جنسا وفصل يقوم لان حقه انواع وكل فصل يقوم الهاد
يقوم المسا في من غير جنس كل فصل يقوم المسا في يتسم الهاد من غير جنس
كاشي في التسمية واخبرها الجنس العزود وما ليس قوت جنس تحتها
انواع حقيقة لانها يفعله عمدا اي متفق عليه وكذا في قوله
بعد ومثلها بعضهم بالحقا وقد لئ لان الاجناس في الحقيقة التي تفرقت
معدتها الحارة عشرة وهي العوالات العشر وكلها تحتها جنس وعندها يتم
ولم يعل وجوده وعنده بنا على جنسية اي الحقا اي لو كان جنسا